

## أخبار قصيرة

## إيران تؤكد على تنفيذ مشروع ممر الشمال-الجنوب

أكد وزير الاقتصاد والمالية الإيراني، عبد الناصر همتي، على تنفيذ مشروع ممر الشمال - الجنوب في أسرع وقت ممكن باعتباره طريق عبور لتعزيز التعاون بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا والهند ودول الخليج الفارسي.

وفي لقائه مع المساعد الخاص للرئيس الروسي إيغور ليفيتين، قال همتي: نتوقع من روسيا أن تدعم جدياً مشروع الممر بين الشمال والجنوب. وأكد: إن إيران تدعم استثمار الدول الأخرى في هذا الاتجاه وهي مستعدة لتسهيل مشاركة الدول الأخرى في هذا المشروع من خلال تقديم حوافز استثمارية خاصة.

وأضاف همتي: نأمل أن نرى توسع الاستثمارات الروسية في إيران، خاصة في مشاريع النفط والخدمات اللوجستية والبنية التحتية للنقل.

بدوره، أعلن ليفيتين عن تخصيص الأموال لتنفيذ مشروع رشت إلى أستا من قبل الرئيس الروسي، وقال: تبلغ كمية البضائع التي يمكن نقلها من موقع هذا المشروع أكثر من ١٥ مليون طن، ويمكن استغلالها حتى ٣٠ و ٥٠ مليون طن. كما أعلن عن الأمر الخاص لرئيس الاتحاد الروسي بتنفيذ مشروع ممر الشمال - الجنوب في أقرب وقت ممكن، وقال: بموجب الأمر، بدأ تنفيذ هذا المشروع ويقوم بنك روسيا VTB بتنفيذه. وأضاف: حالياً تم الانتهاء من الجزء الأول من مشروع هذا الممر، ونحتاج إلى التنسيق مع وزارة الاقتصاد لتنفيذ خطواته الأخرى.



## المركزي الإيراني يخصص مليار دولار لاستيراد السيارات

أعلن محافظ البنك المركزي الإيراني عن تخصيص مليار دولار لاستيراد السيارات هذا العام.

وقال محمدرضا فرزین، في مقابلة تلفزيونية، مساء الأحد: «لقد خصصنا مليار دولار لاستيراد السيارات». وأضاف فرزین: «هذه سياسة معتمدة وستستمر فيها حتى نهاية العام (العام الإيراني ينتهي في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٥)». وأكد قائلاً: «أن تخصيص العملة الأجنبية لواردات السيارات سيستمر العام المقبل أيضاً».



## مؤشر سوق الأسهم يتحول إلى اللون الأخضر

بلغ المؤشر الإجمالي لبورصة طهران، في ختام تعاملات يوم الإثنين، ٢/٧٥٤٩ وحدة، بارتفاع قدره ٢/٥٧ نقطة. وارتفع مؤشر الوزن المتساوي بمقدار ١٨٠١ وحدة إلى ٦٧٥٦٥ ألف وحدة، كما ارتفع مؤشر الأسعار ذات الوزن المتساوي بمقدار ٩٦٢ وحدة إلى ٣٦٤١١ وحدة. وتداول المتداولون أكثر من ثمانية مليارات و ١٥٤ مليون سهم وستد مالي في سوق طهران للأوراق المالية، عبر تنفيذ أكثر من ٢٦٤ ألف صفقة بقيمة ٦١ ألف و ٨١٠ مليارات ريال. كما ارتفع المؤشر الإجمالي للنقد الأجنبي في إيران بمقدار ١٩ نقطة ليصل إلى ٢١ ألفاً و ٥٨٧ نقطة.



## النائب الأول لرئيس الجمهورية في الاجتماع الأول للجنة تنظيم السوق:

## استراتيجية الحكومة تحقيق الاستقرار الاقتصادي

## الوفاق وكالات

النائب الأول لرئيس الجمهورية محمد رضا عارف، والوزراء ومديري المنظمات ذات الصلة في مجال تنظيم السوق.

وبعد عرض تقرير «تطور السياسات والإجراءات المتخذة في مجال تنظيم السوق» لوزير الصناعة، أكد الأعضاء على ضرورة تنظيم سوق المواد الغذائية الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين؛ وبناء على ذلك، أعز النائب الأول لرئيس الجمهورية إلى وزارة الصناعة ومنظمة التخطيط

مع كل هذه النجاحات في موضوع الرقابة، كانت لدينا نقاط ضعف نأمل أن يتم حلها في الحكومة الرابعة عشرة.

وأضاف عارف: نحن الآن في ظروف العقوبات، واستراتيجية العدو هي زعزعة استقرار الاقتصاد وإثارة السخط، وفي مثل هذا الوضع، يجب علينا كحكومة أن نرى ما هي الآلية التي يمكننا القيام بها واستخدامها لتنفيذ دورنا في الحكم بشكل صحيح حتى يتمكن الشعب من التمتع بحياة جيدة.

والميزانية ومديري الوزارات والهيئات المعنية بالعمل على تنظيم اللوائح والتعليمات ذات الصلة في هذا المجال بناء على قانون خطة التنمية السابعة وبنظرة طويلة المدى وبمنهج «الحد الأدنى من التدخل الحكومي».

وفي جانب آخر من هذا الاجتماع، ذكر النائب الأول لرئيس الجمهورية أن عمر «لجنة تنظيم السوق» يقارب ثلاثة عقود مما يدل على أنه كان ناجحاً إلى حد ما في بعض الأحيان، وقال: لكن الحقيقة هي أنه

نحن الآن في ظروف العقوبات، واستراتيجية العدو هي زعزعة استقرار الاقتصاد وإثارة السخط، وفي مثل هذا الوضع يجب علينا أن نرى ما هي الآلية التي يمكننا القيام بها لتنفيذ دورنا في الحكم بشكل صحيح

وقال النائب الأول لرئيس الجمهورية: الحكومة تعطي دعماً وعملة صعبة تفضيلية (بسر أقل من السوق الحرة)، ولذلك يجب أن نقبل دورها في الحوكمة الذي نتبعه في إطار مؤسسات ووزارات؛ لكن القضية الأساسية هي أنه يجب أن نستمر في تنظيم السوق. وأوضح: أن استراتيجية الحكومة خلال السنوات الأربع المقبلة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير السلع الأساسية للشعب بسعر عادل.

## معتبراً العراق وجهة للصادرات والمقاولات والإعمار والمشاريع المشتركة

## رئيس غرفة التجارة يستعرض نتائج زيارته الأخيرة إلى العراق

شدد رئيس غرفة التجارة الإيرانية، أثناء استعراضه تقريراً عن زيارته الأخيرة إلى العراق، على ضرورة مراقبة جودة البضائع المصدرة إلى العراق لتفادي عدم خروج إيران من سوق هذا البلد.

وقال صمد حسن زاده، في تصريح صحفي، أمس الإثنين: بالنظر إلى المفاوضات والمعاهدات الموقعة في هذه الزيارة فقد حققنا أموراً جيدة. وأضاف: طالبنا مثلاً بـ ٩٠ مليون دولار كتعويض لـ ٤٠ شركة إيرانية غادرت العراق بسبب سوء الأوضاع الأمنية بعد هجوم تنظيم داعش الإرهابي على العراق، حيث لم نتج تلك الشركات باستيفاء

مستحقاتها من الجانب العراقي، وتم التفاوض وتقرر تشكيل لجنة ثلاثية من العراق وإيران للتحقيق وجمع تعويضات هذه الشركات. وأشار رئيس غرفة التجارة الإيرانية إلى لقائه مع نظيره العراقي، وقال: ذكر في هذا اللقاء أنه على الرغم من أن جودة ومعايير المنتجات الإيرانية الجديدة، إلا أن هناك تسويقاً كاذباً ضد المنتجات الإيرانية، وتستثمر دول تركيا والهند ومصر والمملكة العربية السعودية والصين للاستحواذ على السوق العراقية. وأكد رئيس غرفة التجارة الإيرانية أنه بالنظر إلى منافسي إيران في السوق العراقية، يجب على المصدرين

معتبراً العراق وجهة للصادرات والمقاولات والإعمار والمشاريع المشتركة

معتبراً العراق وجهة للصادرات والمقاولات والإعمار والمشاريع المشتركة

معتبراً العراق وجهة للصادرات والمقاولات والإعمار والمشاريع المشتركة

الإيرانيين توخي الحذر ومراقبة جودة المنتجات حتى لا يتسببوا في تشويه سمعة البضائع الإيرانية في هذا البلد. ولفت حسن زاده إلى أن السوق العراقية يحمل العديد من الفرص في مجال الخدمات الفنية والهندسية والصناعات الغذائية والبتروكيماويات والبلستيك وغيرها للناشطين الاقتصاديين في إيران، وأضاف: نأمل أن يتم في الزيارات المقبلة للحكومة التخطيط بشكل أفضل لحضور الوفود الاقتصادية بهدف تحقيق نتيجة جيدة لاقتصاد البلاد. وتابع: يمكن أن يكون العراق وجهة للصادرات والمقاولات والإعمار والمشاريع المشتركة للإيرانيين لمدة تصل إلى ٣٠ عاماً، ويهتم معظم التجار العراقيين بالتعاون مع الإيرانيين في مشاريع مشتركة.



## ٥ مليارات دولار.. حجم التبادل التجاري المباشر بين إيران وروسيا

من جانبه، صرح رئيس المجلس التجاري الروسي - الإيراني بأننا نواصل تطوير العلاقات التجارية الإيرانية - الروسية، وشرح قدرات وإمكانيات هذا المجلس، وأعلن عن وجود ممثلين للمجلس في ٨٩ منطقة في روسيا. وقال لوشتشوكو: إن حجم التجارة المباشرة بين البلدين يبلغ الآن ٥ مليارات دولار، كما يضاف إلى هذا المبلغ التبادل التجاري غير المباشر الذي يتم عبر دول ثالثة؛ وبناء على الدراسات التي أجريت، فإن التبادل التجاري بين إيران وروسيا يمكن أن يصل إلى ١٥ مليار دولار. وأضاف: في السنوات الأخيرة، زادت العلاقات التجارية بين البلدين وتمكننا من توقيع ٢٥٠٠ إتفاقية وعقد، بعضها لشركات القطاع العام وبعضها لشركات القطاع الخاص.

ونوه رئيس المجلس التجاري الروسي - الإيراني إلى إتفاقيات وعقود في مجالات النقل والنفط والغاز بين البلدين، وقال: نحاول أن تكون هناك تفاعلات أوسع في مجالات الأغذية والمنتجات الزراعية والأدوية. وأعلن عن أهمية القمة التجارية الإيرانية - الروسية الكبرى المقرر عقدها في أكتوبر من هذا العام، ودعا غرفة التعاون والناشطين الاقتصاديين لحضور هذا الحدث الكبير.

اجتمع وفد تجاري روسي برئاسة ليونيد لوشتشوكو رئيس المجلس التجاري الروسي - الإيراني، مع وفد غرفة التعاون الإيرانية برئاسة نائب رئيس الغرفة علي رضا بناني فر. وتم في هذا الاجتماع، الذي عقد مساء الأحد بطهران، التعريف بقدرات قطاع التعاون الإيراني في مختلف مجالات الاقتصاد، فضلاً عن أهم تحديات التعاون التجاري بين البلدين، وتمت مناقشة الحلول للتغلب على هذه العقبات. كما حضر هذا اللقاء الناشطون الاقتصاديون في قطاع إنتاج الدواجن والبيض في قطاع التعاون الإيراني، وتم طرح التوضيحات والمقترحات لتوسيع التعاون. وقال نائب رئيس غرفة التعاون الإيرانية للشؤون الدولية: يمكن دراسة الحلول لتحقيق حجم أكبر للتبادل بين إيران وروسيا من خلال تطوير التفاعلات التجارية بين الجهات الاقتصادية الناشطة في قطاع التعاون، وتسهيل الظروف بالنسبة للناشطين الاقتصاديين. وأشار بناني فر إلى المركز التجاري التابع لغرفة التعاون الإيرانية في روسيا، لافتاً إلى القدرات العالية التي يمكن أن يوفرها هذا المركز لمساعدة الأعضاء والناشطين الاقتصاديين للنجاح في الأسواق الروسية.

## الحكومة الإيرانية تخصص ٣٥ مليار دولار دعماً لقطاع الكهرباء

ذكر رئيس منظمة التخطيط والميزانية أن الحكومة تمنح سنوياً ٣٥ مليار دولار مخصصات لوقود قطاع الكهرباء وتُدفع ٧٠ تريليون تومان سنوياً مقابل فرق سعر المحروقات. وقال حميد بورمحمدی، في تصريحات صحفية، الإثنين: أكن احتراماً كبيراً للناشطين الاقتصاديين والتجار والحرفيين والمزارعين وعمال المناجم في البلاد، لأنه لم نر أحداً في تاريخنا يقدم العون لتنمية الثقافة الإيرانية أكثر من التجار، فقد أوصلوا رسالة الحضارة الإيرانية إلى أقصى بقاع كوكبنا. وأضاف: لم يتشكل دور التجار منذ عام ١٩٢١ مع تشكيل الغرفة التجارية، بل يعود إلى حضارة التاريخ، والأل هؤلاء التجار والحكومة يتعرضون لضغوط العقوبات والتحديات. وصرح: تمنح الحكومة سنوياً ٣٥ مليار دولار مخصصات لوقود قطاع الكهرباء وتُدفع ٧٠ تريليون تومان سنوياً مقابل فرق سعر المحروقات؛ لكن رغم ذلك، لم يعد بإمكان الحكومة الإيرانية توفير الكهرباء والغاز للصناعات وهو ما أضرب الإنتاج، فمن غير الممكن قطع الكهرباء عن القطاع المنزلي. وأوضح بورمحمدی: تنتج الحكومة أكثر من ٢٣٠

مليار مترمكعب من الغاز، تصدر أيضاً نحو ٥٠ مليار دولار لكل مترمكعب من الغاز، أي أنه يتم تصدير حوالي خمسة بالمائة فقط من غاز البلاد، والباقي يتم استهلاكه في البلاد، يعادل هذا القدر من الاستهلاك استهلاك ٢٥ دولة أوروبية و ٥٠٪ من إجمالي استهلاك أوروبا والصين من الغاز، في حين أن عدد سكان الصين ونموها الاقتصادي أعلى بكثير من نمونا. ولذلك، إذا وفرنا ١٠٪ من الغاز في البلاد، فإننا سنحافظ على موارد البلاد من النقد الأجنبي إلى حد كبير. وأردف: يعاني المنتج والحكومة على حد سواء من لدينا روايب النحاس والحديد، وقوة ثقافية كبيرة وتنوع للمجموعات العرقية المختلفة، وسوق يضم ٥٠٠ مليون شخص في منطقتنا، ولدينا مناخ متنوع وتحديات وأزمات.